

## سجون

بدأت التحضيرات لبناء مبنى جديد لسجناء زحلة أوائل عام 2007، لكنها توقفت قبل شهر تقريباً. تعديلات أدخلت على المشروع لتغيير ظروف الحياة في السجن، والشركة المتعهدة تطلب الضوء الأخضر لمتابعة العمل

## ... وما زال سجناء زحلة ينتظرون «نزلهم» الجديد

زحلة - نقولا أبو رجيلي

ما زال أكثر من 230 سجيناً من نزلاء سجن زحلة، ينتظرون إعداد المبنى الجديد، الذي سينتقلون إليه. المبنى الحالي كان مركزاً لبلدية المدينة قبل أن يتحول إلى سجن. المبنى الذي شُيّد في حيّ سكني يكتظّ بأهل المدينة، صمّم في الأساس كي يكون مقراً لتصرف أعمال المواطنين. وبعد تحوّل إلى سجن، بقي ضجيج السكان في الخارج يؤرق السجناء الذين تصلهم الأصوات من الخارج، فيما يقبعون هم في خمس غرف، لا تتجاوز مساحتها 200 متر.

يقع السجن على ارتفاع أكثر من 1150 متراً عن سطح البحر. لم تتدارك إدارة السجن هذا الأمر، فبقيت أروقته خالية من أي نظام تدفئة في الشتاء، أو تبريد في الصيف، لذا اقتضى نقل السجناء إلى مبنى جديد، وقد بدأ العمل الجدي في هذا الإطار منذ أوائل عام 2007، وذلك بعد جهود حثيثة بذلتها المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بالتعاون مع بلدية زحلة المعلّقة التي وهبت قطعة أرض بمساحة 3000 متر مربع، تقع في الجهة الشرقية من مدينة زحلة (تعاونية البيض سابقاً). في سياق متصل، تولّت جمعية «فرح العطاء» عملية الإشراف الفني على

### من «الداخلية» إلى «العدل»؟

نقل مقربون من وزير الداخلية والبلديات، المحامي زياد بارود، إصرار الأخير على التأكد من تطابق المبنى الجديد لسجن زحلة مع المعايير الحقوقية والإنسانية المعتمدة في هذا الإطار. وتشير أوساط الوزير إلى أن بارود يشدد على ثلاثم الهيكلية الجديدة للسجون مع الاتفاقيات الأممية التي وقع لبنان عليها، ما قد يبرر التوقف البسيط في متابعة أعمال البناء، ما دام الهدف من ذلك دراسة الوضعية الجديدة للسجن، ومقارنتها مع المعايير المناسبة. كما نقل المقربون عن الوزير رفضه للمعالجات الشكلية التي كانت تحصل في الماضي، معنيين خطة عمل يفترض أن تستمر على مدى خمس سنوات، وتؤدي في نتائجها إلى انتقال إدارة السجون، من وزارة الداخلية والبلديات إلى وزارة العدل، علماً بأن الخطة تجري بإشراف الأمم المتحدة، وذلك بهدف تحديد صلاحية المؤسسات المولجة متابعة شؤون السجناء، وفقاً لما تقتضيه المواصفات العالمية، التي تولي الكفاءة المهنية في الإدارة أهمية قصوى، كما أكد المقربون من الوزير.

ومنذ ذلك الحين لم تُستأنف عملية البناء.

شتاء آخر قضاه السجناء في المبنى القديم، وذلك بعدما تم إدخال تعديلات على خطة البناء، لم تكن ملحوظة في الدراسات الأولية، والهدف منها مقارنة المواصفات المعتمدة عالمياً،

المشروع. انطلق العمل حينها، وسار كل شيء على ما يرام، إلى أن توقفت شركة المقاولات التي تعهدت بإنجاز المبنى عن أعمال البناء، وذلك رغم تعهداتها بتسليمه أواخر شهر أيار من عام 2008، فممددت المهلة المعطاة للشركة ثلاثة شهور إضافية (أي حتى آب 2008)،

كما أوضح المهندس نديم أبو ديب لـ«الأخبار».

تنبهت الشركة المتعهدة إلى ضرورة عدم الوقوع في الأخطاء السابقة، التي أودت بمصائر السجناء إلى الأمراض، لكن عملية التأخير «غير مفهومة» بالنسبة إلى نزلاء السجن الحالي القابعين تحت

رحمة أشعة الشمس، كل ما يرجونه هو ألا يباغتهم الشتاء مجدداً بصقيعه البارد، وهم في المبنى الحالي. نديم أبو ديب، أحد أصحاب شركة المقاولات المكلفة بالتنفيذ، لفت إلى أن هذه الملحقات التي تأخر قيام المبنى بسببها، ستشمل عدة ملحقات أساسية

## أهت الناس

## حوادث السير أخطر من الحوادث الأمنية!

تورد تقارير أمنية حوادث سير مختلفة من حيث الشكل، كاصطدام سيارتين، أو اصطدام سيارة أو دراجة نارية بأجسام ثابتة، كما حصل أخيراً في منطقة بر الدباس - البقاع، حيث اصطدمت سيارة يقودها خ.ع. بدراجة نارية بقيادة وأ. مما أدى إلى إصابة الأخير بكسر في يده، ونقل بعدها إلى المستشفى للمعالجة. وفي منطقة طريق المطار، أدى انقلاب سيارة إلى احتراقها بالكامل، وكان بداخلها السائق مش. (19 عاماً)، الذي نقل إلى المستشفى للمعالجة، بعد إصابته بحروق في أنحاء جسمه. تستمر حوادث السير في حصد المزيد من ضحاياها. جومانة ف (31 عاماً) لم تكن تتوقع عند خروجها من المنزل أن تصاب بارتجاج في الدماغ وكسور في الجمجمة، بعد الحادث الذي تعرضت له على أوتوستراد صيدا، حيث اصطدمت السيارة التي كانت على متنها، بسيارة أخرى كان يقودها أن. (18 عاماً). وبرفقته عن (18 عاماً)، اللذان أصيبا بكسور في أنحاء مختلفة من الجسم، وقد نقل المصابان إلى المستشفى للمعالجة.

يجدر التذكير بأن الدراسة التي أعدتها منظمة الصحة العالمية، كشفت أن حوادث السير تُعدّ تاسع سبب للوفاة على المستوى العالمي، كذلك تُعدّ من أول ثلاثة أسباب للوفاة، في الفئة العمرية التي تراوح بين 5 أعوام و44 عاماً.

محمد نزال

تحصّد حوادث السير حياة أكثر من 1,2 مليون شخص في العالم سنوياً. وكذلك تسبّب بين 20 و50 مليون حالة صدمة نفسية، وفق ما أفادت به دراسة نشرتها منظمة الصحة العالمية الشهر الماضي. أما في لبنان، فإن «عدد قتلى حوادث السير سنوياً، يصل إلى أضعاف عدد قتلى الحوادث الأمنية»، بحسب ما أكد وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، في حفل أقيم أول من أمس، في تكية القوى السيارة - ضبيه، بمناسبة تسليم 120 سيارة إلى مفارز السير. من جهته، رأى المدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء أشرف، أن أزمة السير «تفرض نفسها أولوية علينا لنقوم بواجبنا في تسهيل حركة المرور، وخفض عدد حوادث السير وضحاياها».

في سياق الكلام عن حوادث السير، ذكرت تقارير أمنية عدداً من الحوادث التي وقعت الأسبوع الماضي، والتي لم يكن آخرها حادث اصطدام سيارة المواطن وسيم حجازي (22 عاماً) بشجرة نخيل على طريق صيدا، مما أدى إلى احتراق السيارة، ووفاة السائق داخلها. حادث آخر وقع في منطقة الزلقة - شرقي بيروت، إذ اصطدمت سيارة بعمود إنارة على جانب الطريق، مما أدى إلى إصابة الراكب ع.س. والسائق خ.ع، ونقل إلى المستشفى للمعالجة.

## متابعة

## صيда: هل يستمرّ مسلسل التوتّرات؟

صيда - خالد الغريبي

في المدينة من الاستهانة بالإشكالات المتكررة ومن تنامي ظاهرة استخدام السلاح في مقارنة الخلافات، حتى لو كانت فردية، لكنهم يؤكدون أن الإشكالات لن تؤدي إلى خضات كبيرة في المدينة. لا يوجّه هؤلاء المعارضين اتهاماً إلى القوى الأمنية، لكنهم يطالبونها بالتعامل بحزم مع المسلحين، مضيفين أن إطلاق النار جرى على مرأى وسماع من أفرادها، وأكدوا «حتى عندما أبلغنا ضابطاً أمنياً رفيعاً بوجوب وقف إطلاق النار لسلامة المواطنين، جاءنا الجواب بنوع من السخرية: هل هذا رصاص أم مفرقعات؟ في ما يشبه التعمية والتضليل».

يغلب الاعتقاد عند العديد من أبناء مدينة صيدا بأن الحادث الأمني الذي وقع عصر أول من أمس بين مناصرين لتيار المستقبل وآخرين من التنظيم الشعبي الناصري، وتخلله استخدام الأسلحة الحربية لن يكون الأخير، وخصوصاً أن توترات وإشكالات كانت قد وقعت في المدينة منذ أن انتهت المعركة الانتخابية. غياب التوافق بين الأطراف السياسية في المدينة، بل لنقل التناحر السياسي بينها يزيد من قلق السكان. يحذر مقربون من شخصيات سياسية

### ما قل ودل

طالبت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بعد اجتماع لها في مركزها في الحازمية، أمس، برئاسة زوجة رئيس الجمهورية، السيدة وفاء سليمان، وحضور نائبة الرئيسة السيدة هدى السنيورة والأعضاء، «بعدم وضع مشروع قانون الجنسية وقانون العنف الأسري»، مشيرة إلى «فرح المجتمع الأهلي الذي واكب الإنجاز الأخير الذي حققته الهيئة والقاضي بشطب خانة «الوضع العائلي عن الهوية وإخراج القيد الفردي»، كما جرت مناقشة جدول الأعمال الذي تضمن بنوداً عدة أهمها متابعة تقدم العمل في موضوع تحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة.



عناصر من قوى الأمن الداخلي تنتشر في صيدا (أرشيف)